

حالة عملية للتحليل المالي لأحد الشركات

مؤسسة فردية

البيانات المالية المستخدمة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018/2019 :-

2018	2019	البيان
157686	79742	1- نسبة التداول / السيولة العادية / السيولة السريعة :- الاصول المتداولة
126615	43604	البضاعة
192134	146976	الإلتزامات المتداولة
23184	33278	2- نسب النشاط :- 1/2 - متوسط فترة التحصيل
99141	139831	المدينون
177659	136482	المبيعات الاجلة السنوية
177069	158191	2/2 - معدل دوران البضاعة / الاصول الثابتة / مجموع الاصول
116868	85110	تكلفة البضاعة المباعة
153117	49063	المبيعات السنوية
335320	179994	متوسط البضاعة
		صافي الاصول الثابتة
		مجموع الاصول
154330	146976	3- نسب الرفع المالي :- 1/3 - نسبة المديونية / حقوق الملكية
335320	179994	مجموع الديون
113853	9831	مجموع الاصول
		حقوق الملكية
(590)	21709	4- نسب الربحية :- 1/4 - هامش الربح الاجمالي / صافي الارباح
(51309)	(8935)	العائد على الاصول / العائد على حقوق الملكية
177069	158191	مجمول الربح
335320	179994	صافي الربح
113853	9831	صافي المبيعات
		مجموع الاصول
		حقوق الملكية

1-نسب السيولة:-

نسبة التداول =	الأصول المتداولة
نسبة السيولة العادية =	الإلتزامات المتداولة
نسبة السيولة السريعة =	الأصول المتداولة - البضاعة
	الإلتزامات المتداولة
	النقدية + شبة النقدية
	الإلتزامات المتداولة

<u>1-نسب السيولة</u>	<u>السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر</u>	<u>2019</u>
نسبة التداول =	الأصول المتداولة	79742
	الإلتزامات المتداولة	146976
نسبة السيولة العادية =	الأصول المتداولة - البضاعة	36138
	الإلتزامات المتداولة	146976
نسبة السيولة السريعة =	النقدية + شبة النقدية	2328
	الإلتزامات المتداولة	146976

<u>1-نسب السيولة</u>	<u>السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر</u>	<u>2018</u>
نسبة التداول =	الأصول المتداولة	157686
	الإلتزامات المتداولة	192134
نسبة السيولة العادية =	الأصول المتداولة - البضاعة	40818
	الإلتزامات المتداولة	192134
نسبة السيولة السريعة =	النقدية + شبة النقدية	2156
	الإلتزامات المتداولة	192134

النتائج المقارنة لنسبة السيولة بين السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018/2019

النسبة المثلثية	2018	2019	النسب المالية
نسبة التداول	1:0.82	1:0.512	نسبة التداول
نسبة السيولة العادية	1:0.212	1:0.246	نسبة السيولة العادية
نسبة السيولة السريعة	1:0.11	1:0.016	نسبة السيولة السريعة

من بيانات نسب السيولة نجد الاتي:-

1- يقصد بنسب السيولة مدي قدرة المؤسسة علي سداد التزاماتها المستحقة في الأجل القصير ولذلك فان هذه النسبة قد ربطت بين الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة لان الأصول المتداولة هي التي تقوم بسداد التزامات الشركة ويعتبر هذا المقياس هام جدا من وجهة نظر أصحاب القروض القصيرة الأجل (Short term creditors)

2-نسبة السيولة المتداول

من دراسة نسبة التداول نجد ان هذه النسبة تتراوح ما بين (1:0.542) عام 2019 & (1:0.82) عام 2018 والنسبة المثلي لمثيلتها في الصناعة هي (1:2.4) أي انة يجب ان تزيد الاصول المتداولة عن الإلتزامات المتداولة (2.4مرة) ومن هنا نجد ان المصنع غير قادر علي سداد التزاماته المالية للغير ولو فرضنا ان النسبة يجب ان لا تقل عن نسبة 1:1 أي ان كل ريال من الاصول المتداولة يقابلة ريالا من الإلتزامات المتداولة نجد ايضا ان المصنع غير قادر علي سداد التزاماته المالية في الزمن القصير كما ان هذا الفرض غير مقبول وذلك لعدم قدرة اي منشأة في تسهيل جميع موجوداتها الي نقدية خلال عام لسداد خصومها المتداولة.

كما اننا نجد ان كل 542 هلة من الاصول المتداولة يقابل ريالا من الإلتزامات المتداولة ولذلك يجب العمل علي زيادة المبيعات بخلق فرص مبيعات جديدة ومحاولة تحصيل المدينون ومحاولة التخلص من المخزون وتحويله الي نقدية وكذلك يجب علي الملاك تمويل المصنع تمويلا ذاتيا أي بدون اقتراض

3-نسبة السيولة العادية

تستخدم هذه النسبة لبيان مقدرة المشروع علي الوفاء بالالتزامات قصيرة الاجل من النقدية المتحصلة من اصولها سريعة التداول كالنقد والاستثمارات قصيرة الاجل والذمم المدينة ومع إستبعاد المخزون السلعي وسبب إستبعاده يرجع الي انة يحتاج لفترة زمنية حتي يمكن بيعه

من دراسة نسبة السيولة العادية نجد ان هذه النسبة تتراوح ما بين (1:0.246) عام 2019 & (1:0.212) عام 2018 والنسبة المثلي لمثيلتها في الصناعة هي (1:2) أي انة يجب ان تزيد الاصول المتداولة عن الإلتزامات المتداولة (2مرة) ومن هنا نجد ان المصنع غير قادر علي سداد التزاماته المالية للغير ولو فرضنا ان النسبة يجب ان لا تقل عن نسبة 1:1 أي ان كل ريال من الاصول المتداولة يقابلة ريالا من الإلتزامات المتداولة نجد ايضا ان المصنع غير قادر علي سداد التزاماته المالية في الزمن القصير .

كما اننا نجد ان كل 246 هلة من الاصول المتداولة يقابل ريالا من الإلتزامات المتداولة ولذلك يجب العمل علي زيادة المبيعات بخلق فرص مبيعات جديدة ومحاولة تحصيل المدينون ومحاولة التخلص من المخزون وتحويله الي نقدية وكذلك يجب علي الملاك تمويل المصنع تمويلا ذاتيا أي بدون اقتراض (أي انة يجب زيادة رأس المال 150000 ر.س علي الأقل) سيولة نقدية وليس اصولا عينية حتي يكون المصنع قادرا علي سداد التزاماته المالية وقادر علي خلق مبيعات جديدة

يعتبر هذا المقياس مؤشرا رئيسيا لكل من المقرضين والبنوك حيث ان النسبة الحالية لا تؤدي الي أي ثقة في قدرة المصنع علي سداد التزاماته المالية

4-نسبة السيولة السريعة

هذه النسبة أكثر تشددا من النسبة السابقة حيث انها لا تأخذ في اعتبارها الذمم والمخزون السلعي وتقتصر علي الاصول المتداولة التي تمتاز بعدم تعرضها الي النقص في قيمتها عند اجراء عملية التصفية ولهذا فهي تشمل النقدية وشبه النقدية (الاستثمارات القصيرة الاجل) مع مراعاة المخصصات اللازمة لها من دراسة نسبة السيولة العادية نجد ان هذه النسبة تتراوح ما بين (1:0.016) عام 2019 & (10.011) عام 2018 والنسبة المثلي لمثيلتها في الصناعة هي (0.96مرة) أي انة يجب ان تزيد الاصول المتداولة السريعة عن الإلتزامات المتداولة (اقل من مرة) ومن هنا نجد ان المصنع غير قادر علي سداد التزاماته المالية للغير

كما اننا نجد ان كل 16 هلة من الاصول المتداولة يقابل ريالاً من الإلتزامات المتداولة ولذلك يجب العمل علي زيادة المبيعات بخلق فرص مبيعات جديدة ومحاولة تحصيل المدينون ومحاولة التخلص من المخزون وتحويله الي نقدية وكذلك يجب علي الملاك تمويل المصنع تمويلاً ذاتياً أي بدون اقتراض (أي انة يجب زيادة رأس المال 150000 ر.س علي الاقل) سيولة نقدية وليس اصولاً عينية حتي يكون المصنع قادراً علي سداد التزاماته المالية

يعتبر هذا المقياس مؤشراً رئيسياً لكل من المقرضين والبنوك حيث ان النسبة الحالية لا تؤدي الي أي ثقة في قدرة المصنع علي سداد التزاماته المالية

2-نسب النشاط :-

متوسط فترة التحصيل	=	<u>الحسابات المدينة</u>
معدل دوران البضاعة	=	<u>المبيعات الاجلة / 360</u> <u>تكلفة المبيعات السنوية</u>
معدل دوران الاصول الثابتة	=	<u>متوسط البضاعة</u> <u>المبيعات</u>
معدل دوران مجموع الاصول	=	<u>صافى الاصول الثابتة</u> <u>المبيعات</u> <u>مجموع الاصول</u>

1-نسب النشاط السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019

متوسط فترة التحصيل	<u>الحسابات المدينة</u>	<u>360×33278</u> = 86 يوما
معدل دوران البضاعة	<u>المبيعات الاجلة / 360</u> <u>تكلفة المبيعات السنوية</u>	146976 136482 = 1.6 مرة
معدل دوران الاصول الثابتة	<u>متوسط البضاعة</u> <u>المبيعات</u>	85110 158191 = 3.2 مرة
معدل دوران مجموع الاصول	<u>صافى الاصول الثابتة</u> <u>المبيعات</u> <u>مجموع الاصول</u>	49063 158191 179994 = 0.87 مرة

1-نسب النشاط السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018

متوسط فترة التحصيل	<u>الحسابات المدينة</u>	<u>360×23184</u> = 84 يوما
معدل دوران البضاعة	<u>المبيعات الاجلة / 360</u> <u>تكلفة المبيعات السنوية</u>	99141 177659 = 1.5 مرة
معدل دوران الاصول الثابتة	<u>متوسط البضاعة</u> <u>المبيعات</u>	116868 177069 = 1.15 مرة
معدل دوران مجموع الاصول	<u>صافى الاصول الثابتة</u> <u>المبيعات</u> <u>مجموع الاصول</u>	153117 177069 335320 = 0.52 مرة

النتائج المقارنة لنسبة النشاط بين السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018/2019

النسبة المثلي	2018	2019	النسب المالية
45 يوم	84 يوم	86 يوم	متوسط فترة التحصيل
3.9 مرة	1.5 مرة	1.6 مرة	معدل دوران البضاعة
4.6 مرة	1.15 مرة	3.2 مرة	معدل دوران الاصول الثابتة
1.82 مرة	0.52 مرة	0.78 مرة	معدل دوران مجموع الاصول

1/2-فترة التحصيل:-

ان الهدف من هذا المعدل هو قياس سيولة الذمم (أي مقدرة المشروع علي تحصيل الحسابات المدينة للعملاء واوراق القبض) كما يجب استبعاد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها .اما بالنسبة لاوراق القبض يجب التحقق من عملية الخصم كما ان النسبة المثلي يجب ان لا تزيد عن (من 30 الي 45 يوما) وبدل زيادة هذه الفترة عن المعدلات العادية اتباع ادارة المنشأة سياسة ائتمانية متساهلة مع عملائها ومن هنا يجب دراسة هل هذه السياسة المتساهلة تساعد علي خلق مبيعات افضل من عدمة تبرر تكلفة تجمد الاموال في الحسابات المدينة

من الجدول السابق يتضح أن فترة التحصيل للشركة تتراوح بين (84يوما -86يوم) وهي فترة كبيرة جدا ويجب العمل علي تخفيض فترات التحصيل لتناسب مع مثيلاتها في الصناعة والتجارة

2/2:-معدل دوران المخزون السلعي:-Inventory turnover

تبين هذه النسبة عدد المرات التي يتحول فيها المخزون الي مبيعات وكلما كان هذا المعدل منخفضافهذا يدل علي ان المشروع يحتفظ بمخزون من البضاعة الغير مطلوبة او بضاعة راكدة ويؤثر وجود بضاعة راكة علي التحليل المالي حيث ان الاصول المتداولة ترتفع بزيادة المخزون السلعي والعكس صحيح كما ان الاصول المتداولة هي المؤشر الرئيسي لدرجة السيولة في المشروع وبذلك يصبح هذا المؤشر مضللا.

ومن جهة اخري فان زيادة هذا المعدل تعني زيادة نشاط الشركة ولكن يجب ان يدرس هذا الامر باحتراس حيث انه اذا كانت الزيادة غير طبيعية عن متوسط معدل الصناعة فقد يكون مؤشرا لفقدان المشروع للكثير من فرص البيع نتيجة للعجز في كمية المخزون.

من الجدول السابق يتضح ان معدل دوران البضاعة يتراوح بين 1.5 مرة الي 1.6 مرة وهي عدد دورات قليلة جدا إذا ما قورنت بمثيلاتها في الصناعة (3.6 مرة) أي ان هناك نقصا في معدل دوران البضاعة يقدر ب (2.3 مرة) وهذا فارق كبير يجب علي الادارة دراسته وايجاد الحلول لذلك.

ونري انه يجب زيادة معدل الدوران حتي تزداد قيمة مجمل الربح وبالتالي تزداد معدلات صافي الأرباح ويمكن تحقيق ذلك بزيادة أعمال الدعاية والاهلان -البحث عن أسواق وتعاقدات جديدة لزيادة المبيعات أو بتخفيض نسب مجمل الربح ويستخدم معدل دوران المخزون في قياس قدرة الإدارة في الرقابة علي المخزون كما يساعد علي دراسة مدي سيولة المخزون أي كلما قل عدد الأيام التي يتواجد بها المخزون في المخازن (سرعة تحول المخزون الي مبيعات أي سرعة تحول المخزون الي نقدية).كما انه كلما زاد معدل الدوران فإن هذا دليل جيد علي أن كل من سياسة الشراء وسياسة التخزين وسياسة المبيعات كما يجنب الشركة مخاطر ركود المخزون والتلف وتجميد الأموال دون تشغيلها

3/2-معدل دوران الاصول الثابتة

يوضح هذا المعيار عدد المرات التي تتحول فيها الاصول الثابتة الي مبيعات او بمعنى اخر المبيعات التي يمكن تحقيقها من كل ريال من الاصول الثابتة فكلما زاد هذا المعدل دل ذلك علي ان المشروع يحقق مبيعات اكبر من استخدام الاصول. النسبة المثلي في الصناعة هي (4.6 مرة) وفي حالة استئجار المشروع لبعض الاصول الثابتة بدلا من شرائها مثل (استئجار الات ومعدات / المباني) فإن هذه الاصول لن تظهر في الميزانية العمومية للشركة وبذلك تفقد هذه النسبة مدلولها وقيمتها ويمكن معالجة هذه الحالة وذلك برسملة ايجار الاصول الثابتة وازافتا علي قيمة الاصول او القروض في الميزانية العمومية

من الجدول السابق يتضح ان معدل دوران الاصول الثابتة يتراوح بين 1.15 مرة الي 3.2 مرة وهي عدد دورات قليلة جدا إذا ما قورنت بمثيلاتها في الصناعة (4.6 مرة) أي ان هناك نقصا في معدل دوران الاصول الثابتة يقدر ما بين (1.4-3.4 مرة) وهذا فارق كبير يجب علي الادارة دراسة وايجاد الحلول لذلك.

4/2-معدل دوران مجموع الاصول

يوضح هذا المعيار عدد المرات التي تتحول فيها الاصول الي مبيعات او بمعنى اخر المبيعات التي يمكن تحقيقها من كل ريال من الاصول فكلما زاد هذا المعدل دل ذلك علي ان المشروع يحقق مبيعات اكبر من استخدام الاصول. ولا يوجد معدل نمطي لجميع المشروعات ولذلك يجب المقارنة بين المشروعات والصناعات التي تنتمي اليها فإذا كان معدل المشروع اعلي من المعدلات التي ينتمي اليها المشروعة فان ذلك يدل علي اما الي نقص الاستثمار في الاصول او الاستغلال الكبير لها اما اذا كان منخفضا فان ذلك يدل علي عدم استغلال الاصول بالطاقة الكاملة لها. النسبة المثلي في الصناعة هي (1.82 مرة) من الجدول السابق يتضح ان معدل دوران الاصول الثابتة يتراوح بين 0.78 مرة الي 0.52 مرة وهي عدد دورات قليلة جدا إذا ما قورنت بمثيلاتها في الصناعة (1.82 مرة) أي ان هناك نقصا في معدل دوران مجموع الاصول يقدر ما بين (1.04-1.3 مرة) وهذا فارق كبير يجب علي الادارة دراسة وايجاد الحلول لذلك.

3-نسب الرفع المالي:-

نسبة الإلتزامات المتداولة الى حقوق الملكية =	<u>الإلتزامات المتداولة</u>
نسبة الاصول المتداولة الى حقوق الملكية =	<u>حقوق الملكية</u>
نسبة الاصول الثابتة الى حقوق الملكية =	<u>الاصول المتداولة</u>
نسبة الاصول الثابتة الى حقوق الملكية =	<u>مجموع الديون</u>
معدل تغطية الفائدة =	<u>الاصول الثابتة</u>
معدل تغطية الاعباء الثابتة =	<u>حقوق الملكية</u>
نسبة المديونية =	<u>الاصول الثابتة</u>
نسبة حقوق الملكية =	<u>حقوق الملكية</u>
	<u>الاصول الثابتة</u>
	<u>حقوق الملكية</u>
	<u>مجموع الديون</u>
	<u>صافي الربح قبل الفائدة</u>
	<u>اجمالي الفوائد</u>
	<u>صافي الربح قبل الفائدة</u>
	<u>الاعباء الثابتة</u>
	<u>مجموع الديون</u>
	<u>مجموع الاصول</u>
	<u>حقوق الملكية</u>
	<u>مجموع الديون</u>

3-نسب الرفع المالي	السنة المالية المنتهية في 31	ديسمبر	2019
سيتم دراسة كلا من نسبة	المديونية ونسبة حقوق الملكية	وتغطية	الفائدة
نسبة المديونية =	<u>مجموع الديون</u>	<u>146976</u>	<u>81.6%</u>
نسبة حقوق الملكية =	<u>مجموع الاصول</u>	<u>179994</u>	
معدل تغطية الفائدة =	<u>حقوق الملكية</u>	<u>9831</u>	<u>6.6%</u>
	<u>مجموع الديون</u>	<u>146976</u>	
	<u>صافي الربح قبل الفائدة</u>	<u>890</u>	<u>18.1%</u>
	<u>اجمالي الفوائد</u>	<u>4912</u>	

3-نسب الرفع المالي	السنة المالية المنتهية في 31	ديسمبر	2018
نسبة المديونية =	<u>مجموع الديون</u>	<u>154330</u>	<u>46.2%</u>
نسبة حقوق الملكية =	<u>مجموع الاصول</u>	<u>335320</u>	
معدل تغطية الفائدة =	<u>حقوق الملكية</u>	<u>113853</u>	<u>73.8%</u>
	<u>مجموع الديون</u>	<u>154330</u>	
	<u>صافي الربح قبل الفائدة</u>	<u>(53653)</u>	<u>لانسبة</u>
	<u>اجمالي الفوائد</u>	<u>3548</u>	

النتائج المقارنة لنسبة الرفع المالي بين السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018/2019

النسبة المثلثية	2018	2019	النسبة
%47	%46.2	%81.6	نسبة المديونية
1 : 1 مرة	%0.73	%0.06	نسبة حقوق الملكية
1 : 1 مرة	لا نسبة	%18.1	معدل نغطية الفائدة

1/3-نسبة المديونية

تبين هذه النسبة العلاقة بين مجموع الديون التي يتحملها المصنع والتي تتمثل في (البنوك الدائنة /الدائنون /مؤسسات وشركات ذات صلة) ومجموع الاصول والنسبة المثلثي لها هي (%47) من الجدول السابق يتضح نسبة المديونية يتراوح بين %46.2 الي %81.6 وقد زادت هذه النسبة نظرا لتخفيض راس مال المصنع بقيمة المخزن الذي تم استبعادا نظرا لعدم حاجة المصنع الي مخزن لزيادة اصوله الثابتة ولكن احتياجه الي نقدية. وهي نسبة قليلة جدا إذا ما قورنت بمثلاتها في الصناعة (%47) أي ان هناك نقصا في مجموع الاصول ب (34.6%) وهذا فارق كبير يجب علي الادارة دراسته وايجاد الحلول لذلك.

2/3-نسبة حقوق الملكية

تبين هذه النسبة العلاقة بين حقوق الملكية و مجموع الديون التي يتحملها المصنع والتي تتمثل في (البنوك الدائنة /الدائنون /مؤسسات وشركات ذات صلة) والنسبة المثلثي لها هي (1:1 علي الاقل) من الجدول السابق يتضح نسبة حقوق الملكية يتراوح بين %0.06 الي %0.73 وقد زادت هذه النسبة نظرا لتخفيض راس المال للمصنع بقيمة المخزن التي تم استبعادا نظرا لعدم حاجة المصنع الي مخزن لزيادة اصوله الثابتة ولكن احتياجه الي نقدية وهي نسبة قليلة جدا إذا ما قورنت بمثلاتها في الصناعة (1:1) أي ان هناك نقصا في امجموع الاصول ب 94% الي 27% وهذا فارق كبير يجب علي الادارة دراسته وايجاد الحلول لذلك.

3/3-معدل نغطية الفائدة

يدل هذا المؤشر علي مدي قدرة المنشأة علي مواجهة فوائد القروض المستحقة حيث توضح عدد المرات التي تستطيع ان تغطي فيها الفوائد من ارباحها
فكلما زاد هذا المعدل كلما دل علي ارتفاع قدرة المشروع علي سداد خدمة ديونة وفي نفس الوقت تدل علي نسبة الارباح الفائتة من المشروع نتيجة للاقتراض وفي حالة وجود فائض في السيولة النقدية غير مستغل في المشروع يجب علي اصحاب المشروع إجراء دراسة علي القروض وكيفية سدادها لتدارج الارباح الفائتة علي المشروع اما اذا كان هناك فائض من الاموال مستغل ويدر ارباح اكثر من الرباح الفائتة بسبب القروض فتستمر الشركة في اسلوب تمويلها
من الجدول السابق يتضح نسبة معدل تغطية الفائدة عام 2019 هو 18.1% وهذا يدل علي عدم قدرة المصنع حتي علي سداد فوائد القروض (وفوائد الحسابات البنكية المكشوفة وهذا اكبر دليل علي نقص السيولة النقدية في المصنع ويجب دراسة موقف استمرارية المصنع من عدمه دراسة علمية مستفيضة

4- نسب الربحية:-

نسبة هامش الربح الاجمالي =	مجمل الربح
	المبيعات
نسبة هامش الربح الصافي =	صافى الربح
	المبيعات
العائد على الاصول =	صافى الربح
	مجموع الاصول
العائد على حقوق الملكية =	صافى الربح
	حقوق الملكية

4-نسب الربحية	السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر	2019
نسبة هامش الربح الاجمالي =	مجمل الربح	21709
	المبيعات	158191
نسبة هامش الربح الصافي =	صافى الربح	(8935)
	المبيعات	158191
العائد على الاصول =	صافى الربح	(8935)
	مجموع الاصول	179994
العائد على حقوق الملكية =	صافى الربح	(8935)
	حقوق الملكية	9831

4-نسب الربحية	السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر	2018
نسبة هامش الربح الاجمالي =	مجمل الربح	(590)
	المبيعات	177069
نسبة هامش الربح الصافي =	صافى الربح	(51309)
	المبيعات	177069
العائد على الاصول =	صافى الربح	(51309)
	مجموع الاصول	335320
العائد على حقوق الملكية =	صافى الربح	(51309)
	حقوق الملكية	113853

النتائج المقارنة لنسبة النشاط بين السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018/2019

النسبة	2019	2018	النسبة المثلى
نسبة هامش الربح الاجمالي	%13.7	(%3.3)	%25.6
نسبة هامش الربح الصافي	(%5.06)	(%28.9)	%12
العائد على الاصول	(%4.9)	(%15.3)	%8
العائد على حقوق الملكية	(%90.8)	(%45.6)	%15.65

1/4-نسبة هامش الربح الاجمالي

وتقيس هذه النسبة الربح قبل خصم المصروفات الادارية والاعباء الاخرى أي تقيس كفاءة الادارة في التعامل مع عناصر المبيعات وتكلفتها

فيزيادة مجمل الربح قد يرجع الي واحد او اكثر من العوامل الاتية :

1/1/4-زيادة اسعار المبيعات مع ثبات التكلفة

2/1/4-زيادة اسعار المبيعات مع تخفيض تكلفة

3/1/4-خطا في حساب تسعير مخزون اخر المدة (أي احتساب مخزون اخر المدة باكثر من حقيقة)
ويلاحظ عدم وجود معيار نمطي يمكن استخدامه للحكم علي هذه النسبة ومن ثم يجب عقد المقارنات التاريخية مع نسب المشروع في السنوات السابقة او مع نسب المشروعات المثلثة في نفس الصناعة او التجارة . النسبة المثلي في الصناعة هي (25.6%)

من الجدول السابق يتضح نسبة هامش الربح الاجمالي عام 2019 هو 13.7% وان المصاريف العمومية والاعباء الاخرى تمثل (19.3%) من المبيعات الجمالية أي ان المصنع غير قادر علي سداد مصروفاتة ويمثل الفرق (5.6%) عجز أي ان المصنع غير قادر علي الوصول الي نقطة التعادل وللوصول الي نقطة التعادل يحت المعادلة الاتية

2/4- نسبة صافي ارباح Net Profit Margin :-

وتوضح هذه النسبة ارباح الملاك بعد اضافة ايرادات الانشطة الاخرى العرضية وخصم مصروفاتها أي توضح الارباح الصافية للملاك وتمثل مدي كفاءة المشروع في إدارة اصوله المختلفة
ويلاحظ عدم وجود معيار نمطي يمكن استخدامه للحكم علي هذه النسبة ومن ثم يجب عقد المقارنات التاريخية مع نسب المشروع في السنوات السابقة او مع نسب المشروعات المثلثة في نفس الصناعة او التجارة

من الجدول السابق يتضح نسبة هامش الربح الصافي عام 2019 هو (5.6%) أي ان المصنع قد حقق خسائر قدرها 8935 ر.س علما بان النسبة المثلي هي 12% صافي ارباح وبذلك يجب الاتزيد المصاريف العمومية عن 13.5% من المبيعات الاجمالي أي 52.9% من الربح الاجمالي
وبتحقيق ذلك علي النسبة المثلي لمجمل الربح 25.5% أي نحقيق مبلغ ارباح قدرها 40480 ر.س وبذلك يجب الاتزيد المصاريف عن نسبة 52.9% من الربح الاجمالي أي تساوي 21413 ر.س وبذلك يصبح الربح الصافي 19067 ر.س
لذا يجب علي الادارة دراسة الاسباب الفنية والمالية التي ادت الي هذه الخسائر

3/4-العائد على حقوق الملكية

توضح هذه النسبة معدل العائد الصافي الذي حققة المشروع من تحملة لمخاطر الاستثمار بالنسبة الي حقوق الملكية اما النسبة المثلي في الصناعة هي من 12%-15%
من الجدول السابق يتضح نسبة العائد الي حقوق الملكية عام 2019 هو (90.88%) وهي تسبة تدل علي انخفاض قيمة حقوق الملكية لظروف الخسائر المتتالية التي من بها المصنع بدون أي دراسة اصلاحية وتعديل للهيكل المالي للمصنع

5- النتائج المقارنة للتحليل المالي بين السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018/2019

النسبة المئوية	2018	2019	النسب المالية
			نسب السيولة
نسبة التداول	1:0.82	1:0.512	2.4 مرة
نسبة السيولة العادية	1:0.212	1:0.246	2 مرة
نسبة السيولة السريعة	1:0.11	1:0.016	0.96 مرة
			نسب النشاط
متوسط فترة التحصيل	84 يوم	86 يوم	45 يوم
معدل دوران البضاعة	1.5 مرة	1.6 مرة	3.9 مرة
معدل دوران الأصول الثابتة	1.15 مرة	3.2 مرة	4.6 مرة
معدل دوران مجموع الأصول	0.52 مرة	0.78 مرة	1.82 مرة
			نسب الرفع المالي
نسبة المديونية	%46.2	%81.6	%47
نسبة حقوق الملكية	%0.73	%0.06	1 : 1 مرة
معدل تغطية الفائدة	لا نسبة	%18.1	1 : 1 مرة
			نسب الربحية
نسبة هامش الربح الإجمالي	(%3.3)	%13.7	%25.6
نسبة هامش الربح الصافي	(%28.9)	(%5.06)	%12
العائد على الأصول	(%15.3)	(%4.9)	%8
العائد على حقوق الملكية	(%45.6)	(%90.8)	%15.65